حلقات بحث

المنهج التاريخي المقارن

أ. أمين محرز

"التاريخ لا يمكن أن يكون علمًا، إلاّ بقدر ما يفسّر ؛ و لا يمكن أن نفسّر، إلاّ عن طريق المقارنة" إ. دوركهايم

المقصود بالمنهج الطريقة الّتي يتبعها الباحث في دراسة موضوع ما بغرض الوصول إلى قانون عامّ أو مذهب جامع، أو محاولة التنبّؤ بمسبّباته و ما ينجرّ عنه من نتائج، أو ترتيب أفكار ترتيباً دقيقاً بحيث يؤدي إلى كشف الحقيقة ؛ و قد تعدّدت المناهج في علم التاريخ الّتي يمكن للباحث أن يتبعها، فمنها السردي و الوصفي و المقارن... و هذا الأخير هو موضوع دراستنا، و الّتي من خلالها سنحاول التعرّف على المقصود بالمنهج المقارن و ظهوره التاريخي و أنواعه.

أولاً : نبذة عن الأصول التاريخية للمنهج المقارن :

تمتد أصول المقارنة التاريخية إلى الزمن القديم، و إن لم تتّخذ الطابع الأكاديمي الّذي تتسم به في الزمن المعاصر ؛ ففي اليونان القديمة، كان أرسطو من المفكّرين المبادرين بتطبيق المنهج المقارن في أبحاثه السياسية و لا سيّما عندما تعرّض لدراسة و مناقشة حوالي 158 دستور للمدن و الممالك اليونانية و نظمها السياسية، و ذلك في مؤلّفه "السياسة"، حيث رأى أنّ المعرفة السياسية رهينة بملاحظة تعدّد التنظيمات السياسية و مقارنة ما بينها من نقاط اختلاف و نقاط ائتلاف، و في اعتقاده أنّ هذا التعدّد النظمي يرجع أساسًا إلى وجود فوارق جوهرية فيما بين تلك النظم السياسية، و المنهج المقارن كان وحده الكفيل بالكشف عن تلك الفوارق ؛ كما طبّق (أرسطو) طريقة المقارنة في مجتمعات معاصرة له تطبيقاً محلّياً و عبر الأقاليم ليشمل القارات، فتبيّن له من خلال المقارنة أنّ هناك ظواهر متشابهة في مجتمعات معيّنة في آسيا مثلاً و ظواهر متشابهة خاصّة بمجتمعات أخرى في المناطق الباردة في أوروبا، كما استخلص وجود ظواهر خاصّة داخل كلّ قارة. و إلى جانب أرسطو، قام پوليبيوس بدراسة مقارنة لمختلف الأنظمة السياسية السائدة في عصره، ممّا أمكنه الخلوص إلى قانون حقيقي يخصّ تطوّر الدول ؛ و من جانبه، قام پلوتارك لتبيان عظمة الإغريق الماضية في كتابه "الحيوات الموازية" بمقارنة سلسلة من الشخصيات اليونانية مع نظيراتها من الشخصيات الرومانية.

وجد المنهج المقارن مساهمة كبيرة في الفترة القروسطية من طرف بعض المفكّرين المسلمين، و على رأسهم ابن خلدون و الفارابي و ابن رشد : فالأوّل استخدمه في "المقدّمة" في دراسته المقارنة لمراحل حياة الدولة في إطار ما أسماه بالعصبية، و ذلك في مقولتي الإكراه و الإقناع، كما قام باستخدام المقارنة حين قارن بين ألوان البشر في المناطق الحارّة و بين ألوان أقرانهم في المناطق المعتدلة أو الباردة ؛ أمّا الثاني، فاستعمله للموازنة بين الدول الفاضلة و الدول الضالّة في مقولة السعادة. أمّا الأخير (ابن رشد)، فقارن بين كفاءات الرجال و النساء في خدمة المجتمع، و استنتج أنّ النساء لديهم قدرات معيّنة شبيهة بالرجال، و لكن الرجال يتحمّلون العبء الأكبر من العمل و أرجع سبب إرهاق الرجال بكثرة أعمالهم، حيث أنّ المجتمع لم يساوي بين الرجل و المرأة، و عليه كان العبء الأكبر على الرجل. كما تمّ استخدام المنهج بشكل نسبي في الروايات المتعلقة بأدب الرحلات أو الأسر كمقارنة تقاليد بلد ببلد آخر.

استخدم المنهج المقارن في العصر الحديث من قبل مكيافللي في دراسته للنظم السياسية و مختلف أنواع الحكومات، حيث ميّز في مقارنته بين ثلاثة أصناف من الدول : الملكية، و هي الدولة الّتي يحكمها ملك واحد - الأرستقراطية و تحكمها أقلّية من النبلاء - الديمقراطية، و هي الّتي ترجع فيها السيادة للشعب ؛ و نجد أيضًا مونتسكيو الّذي صنّف الأنظمة إلى جمهورية، ملكية، دستورية و استبدادية، و أكّد في مقارنته أنّ تصنيفه يقوم على أساس الممارسة الفعلية الّتي تتمّ داخل النظام، و أنّ الجمهورية في نظره هي الّتي تسود فيها العدالة و القانون، و تصان فيها الحريات الخاصّة و العامّة.

أمّا خلال الفترة المعاصرة، فنلاحظ تزايد استخدام الباحثين للمنهج المقارن، و يمكن أن نذكر من بينهم على سبيل المثال : الفرنسي ن. د. فوستل دي كولنج في كتابه "المدينة العتيقة. دراسة حول الديانة، الشرع و المؤسّسات في بلاد اليونان و روما"، و البريطاني ج. بريس

TRIAL MODE − a valid license will remove this message. See the keywords property of this PDF for more information.

في مقارنته بين مختلف الأنظمة السياسية الديمقراطية الحديثة في العالم الغربي قبل الحرب العالمية الأولى، و الفرنسي م. بلوك في مؤلّفه "الملوك الخارقين. دراسة في الخاصّية الاعجازية المسندة للسلطة الملكية بالأخصّ في فرنسا و انكلترا"، و الألماني ك. أ. ويتفوگل الّذي درس بروز النظام الاستبدادي في مصر القديمة، بلاد ما بين النهرين، الهند، و الصين، و ربط هذا النوع من النظام السياسي لتلك "الحضارات المائية" بمتطلّبات الري و الزراعة.

قصارى القول أنّ المنهج المقارن استخدم في عدد لا حصر له من الدراسات و الأبحاث العلمية، و ذلك على امتداد زمن طويل.

و لكن قبل الخوض في غمار المنهج المقارن لا بدّ لنا من التعرّف على بعض الخصائص الّتي يشترك فيها المنهج المقارن مع غيره من المناهج، و الّتي يمكن تلخيصها بالتالي:

- العمل المنتظم و المعمّق، و ذلك عبر مراحل متسلسلة و مترابطة اعتمادًا على الملاحظة و الحقائق العلمية.
- الموضوعية و البعد عن التحيّز.
- المرونة و تعني قابلية التعديل بمرونة مع مرور الزمن لتواكب التطوّرات الّتي تطرأ على العلوم المختلفة.
- إمكانية التثبّت من نتائج البحث بطرق و أساليب علمية معترف بها.
- التعميم، و يعني الاستفادة من نتائج البحوث العلمية في دراسة ظواهر أخرى مشابهة.
- القدرة على الاستشراف، و يعني ذلك إمكانية وضع تصوّر لما يمكن أن تكون عليه الظواهر في المستقبل.

ثانياً: مفهوم المقارنة و تعريفها:

أ) لغةً: هي المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر، و يتمّ ذلك بمعرفة أوجه الشبه و الاختلاف.

ب) اصطلاحاً: هي عملية عقلية تتمّ بتحديد أوجه الشبه و أوجه الاختلاف بين حادثتين تاريخيتين، اجتماعيتين أو اقتصاديتين... أو أكثر نستطيع من خلالها وفق خطوات بحث معينة الوصول إلى معارف أدقّ نميّز بها موضوع الدراسة أو الحادثة في مجال المقارنة و التصنيف أو التوصّل إلى أسبابها في حدود معيّنة من الزمان و المكان ؛ و هذه الحادثة يمكن أن تكون كيفية قابلة للتحليل أو كمية لتحويلها الى كمّ قابل للحساب، و تكمن أهمّيتها في تمييز موضوع البحث عن الموضوعات الأخرى ؛ و هنا تبدأ معرفتنا له. و عليه، يمكننا القول أنّ المنهج المقارن يعتبر أداة معرفية، كما أنّ المقارنة في الدراسات الإنسانية و الاجتماعية تحلّ محلّ التجربة في الدراسات العلمية.

و بشكل عامّ، يمكن القول أنّ طريقة المقارنة تشتمل على إجراء مقارنة بين ظاهرتين تاريخيتين، اجتماعيتين أو اقتصاديتين... بقصد الوصول إلى حكم معيّن بشأنهما ؛ و الحكم هنا مرتبط باستخدام عناصر التشابه أو التباين بين الظاهرتين المدروستين أو بين مراحل تطوّر ظاهرة ما. و بالتالي، فالمقارنة نوع من البحث يهدف إلى تحديد أوجه التشابه و الاختلاف بين موضوعين: ظاهرتين، شخصيتين، حضارتين، حادثتين، سلسلتي أحداث أو أكثر، أو بالنسبة لموضوع واحد، و لكن ضمن فترات زمنية مختلفة.

على الرغم من أنّ المنهج المقارن هو منهج مستقلّ بحدّ ذاته، و لكن معظم الدراسات المقارنة لا يمكن أن تتّم دون الاعتماد على مناهج أخرى مساندة، و هما أساسًا المنهجين الوصفي و التحليلي، حتّى أنّ الكثير من الباحثين المقارنين يقيمون دراساتهم على منهج يطلقون عليه منهج التحليل المقارن دلالة على اعتماد المقارنة على مادّة علمية مهضومة تمتّ معالجتها مقدّما بالأساليب التحليلية (النقد، الاستنباط، التفكيك) ؛ و يمكن القول أنّ المنهج المقارن هو أرقى مناهج البحث و أصعبها في ذات الوقت، إذ يتطلّب مقارنةً بالمناهج الأخرى جهدًا علميًا معمّقًا و ملكات فكرية مثبتة.

ثالثاً: شروط المقارنة:

1. الشروط العملية للمقارنة:

- يجب ألاّ تركّز المقارنة على دراسة حادثة واحدة بتجرّد، أي دون أن تكون مربوطة بالتغيّرات و الظروف المحيطة بها ؛ و إنّما يجب أن تستند المقارنة إلى دراسة مختلف أوجه الشبه و الاختلاف بين حادثين أو أكثر.
- يجب على الباحث أن يجمع معلومات دقيقة و مستفيضة، و أن تكون معتمدة على مصادر أو دراسات موثوقة.

TRIAL MODE − a valid license will remove this message. See the keywords property of this PDF for more information.

- أن تكون هناك أوجه شبه و أوجه اختلاف بين موضوعين متماثلين أو أكثر، فلا يجوز أن نقارن ما لا يقارن، حيث لا نستطيع أن نقارن بين موضوعين لا يوجد تشابه أو اختلاف جزئي بينهما، بل هما متباعدين تماماً ؛ إذ نكون هنا أمام ما اصطلح على تسميته بالمقابلة، و ليس المقارنة.
- تجنّب المقارنة السطحية، إنّما الغوص في الجوانب الأكثر عمقاً لفحص و كشف طبيعة الموضوع المدروس و عقد المقارنات الجادّة و العميقة.
- أن تكون الظاهرة المدروسة مقيّدة بعاملي الزمان و المكان لنستطيع مقارنتها بحادثة مشابهة في مكان آخر أو زمان آخر أو زمان و مكان مختلفين.

2. الشروط المنهجية في المقارنة :

- مراعاة تحديد معايير ثابتة للموازنة. و تنبع أهمّية تحديد معايير ثابتة للموازنة من كونها تضفي طابع الدقّة على البحث أو الدراسة أياً كان مجالها، فلا يمكن مثلاً مقارنة حجوم أشياء معيّنة بمساحات أشياء أخرى.
و على هذا الأساس، نجد حقيقة عملية المقارنة و التي هي عبارة عن إجراء موازنة بين الحوادث و الظواهر لاستخلاص جوانب الشبه و نقاط الاتفاق من جهة و التعرّف على جوانب الاختلاف و التباين من جهة أخرى.
و بهذه الموازنة نتحقق من مقدار التشابه أو عدد نواحي الاتفاق كما نتحقق من مقدار التباين الناتج عن صيرورة التغيير بسبب تيار الزمن الذي لا يتوقف و بسبب اختلاف البيئات الخارجية التي تعيش فيها الظاهرة و التي تؤثر في هذه الظاهرة.
- توخي طابع الموضوعية الّذي يستدعي التقيّد بالواقع المادي، و هو ما يعبّر عنه بالواقعية الّتي تعني التقيّد بالواقع المادي لوجود الظاهرة، و الّذي يعتبر شرطاً أساسياً لدراستها ؛ و بالتالي لا يمكن المقارنة بين ظاهرتين خياليتين أو من صنع بنات أفكار الباحث.
- المتطلّبات الذاتية للباحث و تمتّعه بخيال علمي يساعده على التجديد و الإبداع، إضافة إلى قدرته على ممارسة أساليب البحث في طريقة المقارنة بشكل دقيق و دون تشويه أو تحريف.

رابعًا : أهداف المنهج المقارن.

1. تحديد أوجه الشبه و الاختلاف : من بين السمات الأساسية للمنهج المقارن المطبّق في العلوم الإنسانية أنّه يساعدنا على معرفة أوجه الشبه و الاختلاف بين النماذج الاجتماعية و النظم القانونية، و يسمح بتحديد مستوى الاحتكاك و الانتفاع الحضاري.
2. تحديد المحاسن و العيوب : كذلك يسمح المنهج المقارن بمعرفة الايجابيات و السلبيات في الظواهر و النماذج المدروسة، و هو ما يسمح بوضع البرامج العلمية المركّزة لسدّ الثغرات و إثراء الجوانب الايجابية و محاسن الظواهر و النماذج.
3. معرفة أسباب التطوّر : إنّ الدراسات العلمية الّتي توظّف المنهج المقارن هي الّتي تمكّننا من معرفة قواعد تطوّر المجتمعات و انتقالها من مراحل بدائية إلى مراحل متقدّمة في مجال تنظيم العلاقات الاجتماعية و الاقتصادية و غيرها، و هو ما يسمح بمعرفة أسباب التطوّر و العمل من أجل تحسين المستوى الحضاري للدول و الشعوب.
4. حلوله محلّ التجريب المباشر في العلوم التجريبية : رغم أنه يتميّز بالنسبية - أي أنّه تنعدم فيه صفة الإطلاق -، إلاّ أنّه يحلّ محلّ التجربة في العلوم التجريبية.

خامساً : أنواع المقارنة :

1. المقارنة المغايرة : و هي المقارنة بين حادثين اجتماعيين أو اقتصاديين أو أكثر، و تكون أوجه الاختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه.
2. المقارنة الخارجية : و هي مقارنة حوادث اجتماعية أو اقتصادية متباعدة عن بعضها أو مختلفة عن بعضها مثلاً المقارنة بين بلدين يتبعان نظامين مختلفين، و يؤخذ في هذه الحالة تأثير كلّ من الحالتين على جانب واحد مثل درجة الرقي الاقتصادي.
3. المقارنة الداخلية : تدرس حادثة واحدة فقط في زمان معيّن و مكان معيّن، و لكن بالمقارنة بين أسباب هذه المشكلة للتوصّل إلى الأسباب الأكثر ترجيحاً، و الّتي يمكن أن تكون هي الأسباب الرئيسية لها ؛ و نستطيع أن نضع مجموعة من الأسباب الّتي قد يكون لها تأثير

TRIAL MODE − a valid license will remove this message. See the keywords property of this PDF for more information.

على ظهور مثل هذه المشكلة و من خلال تحليل كلّ سبب و من ثمّ المقارنة بين هذه الأسباب يمكن لنا أن نستشفّ الأسباب الرئيسية لهذه المشكلة.

4. المقارنة الاعتيادية : و هي المقارنة بين حادثين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه الشبه بينهما أكثر من أوجه الاختلاف.

سادساً : أبعاد المنهج المقارن :

أ- بعد تاريخي (زماني) : في هذا البعد تتمّ دراسة الظاهرة نفسها، و لكن في فترتين زمانيتين مختلفتين ؛ و ذلك من خلال تحليل الظاهرة في كلتا المرحلتين، ثمّ اعتماد إحداها كنقطة معيارية يتمّ الرجوع إليها للمقارنة بها.

ب- بعد مكاني : و هنا نقارن بين الظاهرة في مكان معيّن و تواجدها في مكان آخر، و ذلك في نفس الفترة الزمنية.

ت- بعد زماني و مكاني : و الّذي يقارن بين تواجد الظاهرة في مكان ما و زمان معيّن مع تواجدها في أمكنة أخرى و أزمنة أخرى متباينة.

سابعاً : الطرق المتّبعة في المنهج المقارن :

• طريقة الاتفاق = التلازم في الوقوع : و هذه الطريقة تنطلق من مبدأ أنّ توافق العوامل المؤدّية إلى نفس النتيجة في أحداث أو ظواهر مختلفة يجعل منها السبب الرئيسي في ذلك، أي أنّ اشتراك جميع الظروف المؤدّية إلى حدوث واقعة أو ظاهرة ما في عامل واحد مشترك، مع تكرار هذا العامل في كلّ مرّة يحتمل أن يكون هو السبب وقوع ظاهرة الّتي لا تحدث عادةً بدونه.

• الطريقة المشتركة = التلازم في الوقوع و عدم الوقوع : تقوم هذه الطريقة على مبدأ توافر عامل مشترك أو أكثر في حالتين من الحالات الّتي تحدث فيها الظاهرة بينما لا تكون بين حالتين أو أكثر من الحالات الّتي لا تحدث فيها الظاهرة سوى غياب ذلك العامل، و بالتالي فإنّ وجود هذا العامل في المرّة الأولى و عدم وجوده في المرّة الثانية مع اختلاف النتيجة يجعل هذا العامل السبب الرئيسي في ذلك.

• طريقة الاختلاف = التلازم في عدم الوقوع : و يكون ذلك بملاحظة تكرار غياب الظاهرة في مرّات أو أمكنة متعدّدة، فإن رافق هذا غياب عنصر معين في كلّ تلك المرّات على حين أنّ العناصر الأخرى قد تغيب حيناً و تظهر حيناً أخر، يعتبر ذلك دليلاً على أنّ العنصر المفترض هو سبب حدوث الظاهرة.

• طريقة التغيّر النسبي = تلازم التغيّر في السبب و النتيجة : هذه الطريقة تتمثل في أن النتيجة تزداد بازدياد المسبّب و تنقص كلّما نقص المسبّب.

• طريقة العلاقات المتقاطعة أو العوامل المتبقية : فإذا كان هناك سببان 1و2 و كانت هناك نتيجتان 3و4، فإذا استطعنا ايجاد علاقة بين السبب 1 و النتيجة 3، فإننا نستطيع أن نتوقع وجود علاقة بين السبب 2 و النتيجة 4 و هكذا .

ثامناً : الصعوبات الّتي تواجه المنهج المقارن :

يواجه المنهج المقارن مجموعة من الصعوبات الّتي يمكن تلخيصها فيما يلي :

• من الصعب في كثير من الأحيان تحديد السبب من النتيجة أو العلّة من المعلول خصوصاً إذا ما كان التلازم بينها هو تلازم قائم على الصدفة و ليس تلازماً سببياً.

• لا ترتبط النتائج غالباً - في كثير من الحالات - بعامل واحد، بل تكون حصيلة مجموعة من العوامل المتداخلة و المتفاعلة مع بعضها البعض.

• قد تحدث ظاهرة ما نتيجة لسبب ما في ظرف معيّن، و قد تحدث هذه الظاهرة نتيجة لسبب آخر يختلف عن السبب الأوّل في ظرف آخر.

• لا يمكن في حالة المنهج المقارن ضبط المتغيّرات المختلفة و التحكّم بها كما هو الحال في المنهج التجريبي، و ذلك بسبب تداخلها و تشابكها مع بعضها البعض ؛ و بالتالي يصعب عزلها و السيطرة عليها.

سؤال : استنادًا إلى المعايير المنهجية الآنفة الذكر، قم باختيار إحدى المقارنات الواردة أدناه و تبحّر فيها :

- قارن بين "أتراك" الجزائر و المماليك في مصر القروسطية.
- قارن بين فرسان مالطة و إنكشارية الجزائر، علمًا أنّه يمكنك الاعتماد على مؤلّف فنتور ده پارادي (Alger au XVIII^{ème} siècle).
- قارن بين أوجاق جزائر الغرب و جمهورية البندقية خلال الفترة الحديثة.

TRIAL MODE − a valid license will remove this message. See the keywords property of this PDF for more information.